



دور حزب الويك في السياستين الداخلية للولايات المتحدة

الأمريكية ١٨٤٠-١٨٤٨

أ.د. عكاب يوسف الركابي. الباحثة: زينب هاشم جريان

الملخص:

على الرغم من ظهور كثير من المؤلفات التي استعرضت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها حزب الويك وأثره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المكتبة العراقية تقتفر إلى دراسة أكاديمية عن الموضوع، وهذا ما كان باعثاً ودافعاً آخر لاختيار موضوع البحث، فضلاً عن عدم وجود دراسة سابقة عن الحزب وتغطيته من جميع الجوانب، لاسيما بيان موقف الحزب من الأحداث السياسية والاقتصادية مثل ضم ولاية تكساس ١٨٤٥ وإقرار التعريف الكمركية والحرب الأمريكية على المكسيك ١٨٤٦-١٨٤٨.

The Role of the Party of the whig in Domestic of the United States of America 1840-1848

Abstract

In spite of the emergence of many books that reviewed political parties in the United States of America, including the whig Party and its political role in the United States of America, the Iraqi library lacked an academic study on the subject, and this was another motivation for choosing the topic of the thesis, as well as not the unavailability of a prior of a study of the party and its coverage from all sides, especially the statement of the party's position on political and economic events such as the annexation of Texas in 1845, the adoption of the customs tariff and the American war on Mexico 1846-1848.



المقدمة:

ولفهم أعمق لتلك الفرضية سنتتبع ماهية سياسة (whig Party) اتجاه القضايا الداخلية والخارجية والتي لها اثر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف ساهمت في إعادة صياغة المجتمع الأمريكي؟ وكيف تمكن من تحليلها تحليلاً تاريخياً؟ فضلاً عن دوره السياسي والاقتصادي أبان مدة تعدد المراحل الحرجة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من الخلافات التي حدثت بين السياسيين حول المصرف الوطني مروراً بضم تكساس حتى وصلت إلى قضية الحرب مع المكسيك، وما ترتب عليها من صراع مرير داخل أروقة الكونغرس الأمريكي حول مصير العبودية في الأراضي التي حصل عليها الاتحاد من المكسيك، لذا سلطت الدراسة الضوء على طبيعة الصراع وحاولت الإجابة عن سؤال مفاده من الذي يسيطر على العملة والبناء المصرفي والتعريف الكمركية ومحاولة معرفة موقف الحزب من السياسة التوسعية في الأقاليم المجاورة، لاسيما انضمام تكساس وأوريغون ومحاولة توظيفها انتخابياً. ما أن ظهرت نتائج الانتخابات بفوز (Martin Van Buren) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حتى باشر أعضاء حزب الويك بالتخطيط لمرحلة جديدة من مراحل توحيد رؤى الحزب والعمل على تطويره ليشمل مجاميع أكبر من فئات المجتمع الأمريكي، استعداداً للانتخابات المقبلة، وسرعان ما عقد أعضاء الحزب في ١٢ آب ١٨٣٨ نيويورك اجتماعاً بمشاركة (Henry Clay) زعيم الحزب للنظر في الوسائل التي يمكن بها ضمان انتخابه في الانتخابات الرئاسية المقبلة لعام ١٨٤٠، وكتب هنري كلاي في وقائع ذلك الاجتماع (Jones, 1846, ص١٤٦) ما نصه: "إن الحديث عن الانتخابات الرئاسية لم يحن بعد، إلا أن الأوضاع السائدة في البلاد جعلتنا نفكر ونتوصل إلى قرار مفاده بأن العلاج المناسب لتغيير تلك الأوضاع السيئة وما خلفته إدارة جاكسون من بؤس وانحطاط سيكون حتماً بتغيير بعض الوجوه السياسية التي كانت سبباً رئيساً فيما وصل إليه حال البلاد" (Hopkins, 1959, ص٣٢١)، نستخلص مما تقدم، أن كلاي دعا إلى ضخ دماء جديدة أكثر مقبولة لضمان نجاح الوصول إلى سدة الرئاسة ٦٥ فضلاً عن تأكيده على أن تبدأ الحملة الأولية دون تأخير وهذا ما تبين من خلال ما طرحه في الاجتماع على ضرورة عقد مؤتمر الحزب الوطني لتجنب الانقسام الذي



عانى منه الحزب في الانتخابات الماضية، وأشار إلى استخدام جميع الوسائل المناسبة لتركيز المشاعر على بعض المرشحين (Hopkins, 1959, ص ٣٢١).

كان زعيم الحزب كلاي راغباً في ترشيحه للانتخابات الرئاسية عن الحزب، مشيراً إلى أن غالبية أصدقائه من أنصار الحزب يرغبون في ترشيحه لمنصب الرئاسة، ومن باب شعوره بالمسؤولية سيعمل على تنفيذ ما يرغبون به، لذا اضطلع كلاي بمهمة جعل نفسه مرشحاً للرئاسة وهو أمر كان على ما يبدو مقبول للغالبية، أو على الأقل للعناصر المتباينة في حزبه، وفيما يتعلق ببرنامجه الانتخابي الذي طرحه ظناً منه أنه سيكون المرشح الوحيد للحزب، فقد أكد لاعضاء الحزب أنه سيلتزم بالتدابير المالية التي يؤمن بها الحزب لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية، وانتهاج سياسة الحماية الوقائية للمنتجات الصناعية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، وأن الكونغرس يجب أن يمتلك السلطة المطلوبة لممارسة صلاحياته في إقرار التحسينات الداخلية، فضلاً عن تأكيده على أن استخدام السلطة الحكومية أمر خطير على مؤسسات الجمهورية، وأن سلطة الإقالة للموظفين ينبغي أن تنظمها التشريعات البرلمانية، وكان الأعضاء حريصين على تقوية الحزب من خلال ضم عناصر تمتلك مبادئ مشابهة لما عند حزب الويك (Hopkins, 1959, ص ٣٢١). وفي هذا الصدد كتب زعيم الحزب مؤكداً على أنه "من الواضح أنه إذا منعنا تقدم جميع الأعضاء السابقين في حزب جاكسون للانضمام إلينا، فأنا بلا شك سوف نبقى في أقلية دائمة لا حول لها ولا قوة، أما إذا أردنا أن نكون أقوىاء فعلياً أن نشجع بعض العناصر للانضمام لنا" (Wise, 1872, ص ٣١١).

وانعكس ذلك على التطورات الداخلية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعارضة للسياسات الحكومية، واستمرت هذه المظاهر، حتى الانتخابات عام ١٨٤٠، التي توجت بفوز (حزب الويك) في تلك الانتخابات لتنتقل الولايات المتحدة إلى مرحلة جديدة في تاريخها السياسي.

أولاً. وصول مرشح حزب الويك إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات عام ١٨٤٠ بدأ حزب الويك استعداداته لخوض الانتخابات الرئاسية في وقت مبكر، فتم عقد مؤتمره الوطني في مدينة هاريسبورغ في ولاية بنسلفانيا، بداية وتحديداً من الرابع من شهر كانون الأول ١٨٣٩ واستمر لمدة أربعة أيام، برئاسة جيمس باربر James Barbour أحد أقطاب الحزب من ولاية فرجينيا وقد حضر في المؤتمر وفود مثلت اثنتين وعشرين ولاية، وقد طرح في المؤتمر المرشحون لمنصب الرئيس زعيم الحزب هنري كلاي الذي تسانده بعض من الولايات الجنوبية، ووليم هنري هاريسون من ولاية فرجينيا والمرشح الثالث هو أحد قادة الجيش الأمريكي الذي عرف بعدائه للبريطانيين من ولاية نيوجرسي



وينفلد سكوت (Heidler, 1999, (Winfield Scott) ص ٢٠٦) وفي ذلك المؤتمر ظهرت بعض الانقسامات داخل الحزب بين مؤيد ومعارض لترشيح زعيم الحزب، فقد جاءت معارضة ترشيح كلاي من أنصار الحزب المناهضين للماسونية، الذين تركزت قوتهم في المقام الأول في بنسلفانيا ونيويورك، وبعض عناصر حزب الويك من المناهضين للعبودية ومن خلال هزائمه في الحملات السابقة عد مرشحاً سيء الحظ (John, 1999, ص ٢١٣)، وقد أدرك جميعهم خطورة عرض خطاب كلاي الموجه إلى المؤتمرين، لاسيما وأنه لم يحظر شخصياً للمشاركة فيه، ذلك لأن سحره لا يقاوم على حد وصفهم مما يدفع الكثير من المندوبين إلى التصويت لصالحه، ولتجنب ذلك تم اتخاذ قرار نص على تعيين كل وفد من الولايات لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء، وتكتب فيها كل الآراء بما في ذلك كلمات المرشحين وتقدمها إلى اللجان المجتمعة لجميع الوفود، وينبغي للوفود بعد ذلك إجراء اقتراع للمرشحين للرئاسة، وفي وقتها لم يتم حسم مرشح الحزب عن طريق التسوية بين الأطراف التي كانت تمثل الحزب، مما تطلب إجراء تصويت للمرشحين الثلاثة ليتم في ضوءه اختيار المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات لتمثيل الحزب في الانتخابات الرئاسية المرتقبة، وقد جرت عملية التصويت داخل المؤتمر واستمرت خمس جولات في الجولة الأولى حصل كلاي على (١٠٢) صوتاً، وهاريسون على (٩١) صوتاً، في حين حصل سكوت على (٥٧) صوتاً، وبما أنه لم يحصل أي منهم على أغلبية الأصوات اعيد التصويت، وفي النهاية حصل هنري كلاي على (٩٠) صوتاً وحصل هاريسون على (١٨٤) صوتاً (Spoooner, 1920, ص ٨٠)، بعد انسحاب سكوت من الترشيح وجعل أصوات المندوبين الذين صوتوا له في البداية بتحويل أصواتهم لصالح هاريسون، ليتمكن الأخير من الحصول على أغلبية الأصوات، مما منح الأفضلية إلى هنري هاريسون للترشيح لمنصب الرئاسة الأمريكية في تلك الانتخابات.

ويبدو أن اعتماد حزب الويك التصويت داخل المؤتمر الوطني للحزب ناتج عن عدم الاتفاق على تسمية مرشح يمثل الرئيس بعدما انقسمت الترشيحات بشأنه، وعدم وجود مرشح يحظى بالأغلبية ونيل ثقة أعضاء الحزب على الرغم من أهمية المرشحين الثلاثة داخل المجتمع الأمريكي.



الجدول رقم (١) يوضح التنافس القوي بين مرشحي حزب الويك في تلك الانتخابات (الخفاجي، ٢٠١٠، ص ١٠٥).

اسم المرشح	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة	الجولة الرابعة	الجولة الخامسة
وليم هنري هارسون	٩١ صوتاً	٩٤ صوتاً	٩١ صوتاً	٩٤ صوتاً	١٨٤ صوتاً
هنري كلاي	١٠٢ صوتاً	١٠٣ صوتاً	٩٥ صوتاً	٩٥ صوتاً	٩٠ صوتاً
وينفلد سكوت	٥٧ صوتاً	٥٧ صوتاً	٦٨ صوتاً	٨٥ صوتاً	

إن نظرة سريعة للجدول أعلاه، توضح تقدم هنري كلاي على منافسيه في الجولات الأربعة الأولى، ومن خلال مطالعة الأرقام لم تتغير أرقام المرشحين بصورة حاسمة إلا في الجولة الأخيرة التي يمكن أن نسوغها بانسحاب سكوت الذي كان انسحابه نهاية لتفوق كلاي، وتأكيداً لترشيح هارسون. وفيما يتعلق بمنصب نائب الرئيس فقد وقع الاختيار على عضو مجلس الشيوخ جون تايلر (خرباوي، ١٩١٣، ص ٤١١).

وبدأ حزب الويك دعايته الانتخابية مركزاً على سلبيات إدارة الرئيس فان بورين وعدم قدرتها على تجاوز الأزمة الاقتصادية، وقد وعد حزب الويك المواطنين بأنه سيقدم لكل ناخب (دولارين وطبقاً من لحم الروسيت يومياً) بدلاً من سياسة فان بورين التي كانت تقدم للناخب (خمس سنتات وطبق شوربة فرنسي) (بيرد، د.ت، الصفحة ٩) وفي الوقت نفسه، الترويج الانتخابي لمرشحه هاريسون إذ بدأ الحزب عن طريق أنصاره ومؤيديه بحملة موائية له في الولايات والمدن الأمريكية كافة بتوظيف مستخدمين الصحف والمجلات التابعة للحزب التي أظهرت للشعب قدرته على إدارة الدولة والبلاد وأنه يتمتع بمؤهلات شخصية قوية ويؤمن بأفكار المزارع الغربي على الرغم من أنه رجل بسيط نشأ في كوخ خشبي، ويحتسي شراب التفاح من أجل تقريبه من الشعب والحصول على تأييده (Schantz, 2012, ص ٣٢).



ومقابل ذلك قام هاريسون من جانبه بزيارة عددٍ من المدن والولايات الأمريكية إذ عقد الكثير من الندوات واللقاءات الاجتماعية لتعريف المواطنين ببرنامج حزب الويك السياسي والاقتصادي للانتخابات المقبلة، وطلب من الناخبين التصويت لقائمة مرشحي الحزب وقام بنشر برنامجه الانتخابي الذي تضمن ما يأتي:

١- عدم تبني سياسة الديمقراطيين الاقتصادية، ونبد سياسات الرئيسين السابقين أندرو جاكسون ومارتن فان بورين.

٢- إيجاد حاجة ماسة لبرنامج شامل يقر من قبل أعضاء الحزب خاص بالتشريعات الاقتصادية لوضع الحلول للأزمة الاقتصادية واناقد الحكومة من الديون.

٣- إلغاء النظام المالي الفرعي الذي اعتمده الديمقراطيون في سياسة حكومتهم وإعادة تأسيس مصرف الولايات المتحدة الذي ألغى العمل به عام ١٨٣٦، وتقويضه بإصدار العملة الورقية الأمريكية.

٤- توزيع إيرادات الأراضي على الولايات، وتعديل قانون التعريف الكمركية لتزداد قيمتها.

٥- منح قرض إلى الحكومة إلى حين زيادة إيراداتها وتشكيل قانون الإفلاس الوطني لتخفيف عدد المستدينين، وقيام الحكومة الاتحادية الوفاء بديون العديد من الولايات التي تعاقدت على مشاريع التحسينات الداخلية.

٦- تسليم الوظائف الإدارية في الحكومة لموظفين يمتازون بالكفاءة بصرف النظر عن تركيبتهم العنصرية والسياسية.

٧- عدم فسح المجال أمام البضائع المستوردة وذلك عن طريق وضع تعريف كمركية عالية والحفاظ على تعريف عام ١٨٣٣، مع الاهتمام بالصناعة المحلية وحمايتها من منافسة البضائع الأجنبية.

٨- التأكيد على عدم استعمال حق النقض (الفيتو) من قبل الرئيس في نقض القوانين المهمة التي تصب في مصلحة البلاد مع منح السلطة الكاملة للكونغرس الأمريكي في إصدار التشريعات ومراقبة السلطة التنفيذية.

٩- تقوم الحكومة الاتحادية بممارسة نظام شامل للتحسينات الداخلية.

١٠- إحياء مشروع النظام الأمريكي للنهوض بالاقتصاد الوطني.



١١- التأكيد على الغاء مبدأ العبودية وكل ما يتعلق بها بالكامل، ورفض نظام الرق الذي لا يتناسب مع مبادئ الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- تقييد السلطة التنفيذية بالقيود والضمانات التي تجعلها لا تشكل خطراً على الحريات العامة، ويجب أن يكون هناك حكم دستوري يحدد إدارة الرئيس بدورة واحدة.

١٣- جعل ممارسات الرئيس مسؤولة، ويجب أن يكون الرئيس ملزماً بإبلاغ أسباب الدوافع بالكامل لأي قرار يتخذه.

وترى الباحثة أن الملامح العامة لمنهاج حزب الويك الذي قام بطرحه هاريسون أظهر ما كان يحاول الوصول إليه في حالة وصوله للسلطة وقد عبر في برنامجه عن سياسة اختلفت عن سياسة الحزب الديمقراطي ولم يكن المنهاج بعيداً عما كانت تعانيه البلاد من مظاهر سلبية في حكم الديمقراطيين وسوغ ذلك بطريق وضعه الحلول المناسبة لتلك المظاهر للنهوض بالدولة كنظام سياسي واقتصادي، واجتماعي، ولعل ما توضح في منهاجه بضرورة عدم استعمال حق النقض (الفيتو) من قبل الرئيس في نقض القوانين المهمة التي يقرها الكونغرس مع التأكيد على السلطة الكاملة للكونغرس الأمريكي، وما يقع على عاتق الحكومة الاتحادية من مسؤولية في تطبيق نظام التحسينات الداخلية، ودفع ديون الولايات جراء تنفيذ تلك المشاريع مع تخصيص مبالغ إضافية في النفقات والمصاريف الحكومية الضرورية ما أكد ذلك، وهو ما توضح في تشديد الحزب في منهاجه على إحياء مشروع النظام الأمريكي للنهوض بالاقتصاد الوطني من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية بأقل خسائر ممكنة، والمحافظة على الموارد المالية للبلاد من خلال إعادة تأسيس المصرف الوطني وتقيوضه بإصدار العملة الورقية وإلغاء مشروع الخزنة المستقلة. وعدها من السياسات المالية إلا أن الذي أخذ على حزب الويك في تلك المدة هو عدم الانسجام بين مكوناته الرئيسية وقد ارتبط ذلك بسبب عدم تطابق أفكارها وفلسفتها السياسية، إلا أن دعايته الانتخابية غطت على تلك المظاهر، إذ اتسمت بالقوة لاعتمادها على وسائل إعلامية كثيرة، كان في مقدمتها الصحف والمجلات وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بالجانب الترويجي لأفكار الحزب وطريقة إدارته للبلاد، مما منح الحزب نظاماً معلوماً على مستوى الداخل والخارج وفي سياق متصل. قد برز اعتماد الحزب على أحد الصحفيين البارزين في تلك المرحلة وهو الصحفي هوراس كريلي (Horace Greeley) المحرر في صحيفة نيويورك تريبيون المعروفة بنشاطها وتأثيراتها على الرأي العام الأمريكي، إذ أسهم هوراس بدور بارز في الإشادة بالحزب



بنحو عام، وبشخصية هاريسون بنحو خاص (Horace, 1868, ص ١٠٦)، ولمقالاته المنشورة فكان له دورٌ في إضعاف الحزب الديمقراطي عن طريق توضيح سياساته الفاشلة وضعف إدارته الاقتصادية للبلاد، مما أدى إلى كسب تأييد الولايات الشمالية والشرقية الصناعية، وقسم من الولايات الحدودية الغربية إلى جانب حزب الويك، بعد أن كانت الأقرب إلى الحزب الديمقراطي، والذين أسهموا في زيادة أعداد المؤيدين إلى حزب الويك شرائح واسعة من أصحاب المهن والحرف، كالأطباء، والمحامون، والتجار، ورجال الدين، وأصحاب المعارف والمحال التجارية والمعامل، فضلاً عن أصحاب الأنشطة الزراعية والصناعية، على العكس من الديمقراطيين، الذي كان جمهورهم من أصحاب الدخل المحدود والمزارعين والمهاجرين الألمان والأيرلنديين الذين كانوا يستهجنون من النزعة الديمقراطية لحزب الويك، وهي في طبيعتها أصبحت أداة قوة الحزب الويك (Thompson, 1913, ص ٦٩).

ومن جانبه بدأ الحزب الديمقراطي حملته الانتخابية في تلك الانتخابات بعقد مؤتمره الوطني خلال المدة (٦-٥) من شهر نيسان ١٨٤٠ في مدينة بالتيمور، وكان برئاسة وليم كارول (William Carrol) من ولاية تينيسي، وبحضور ممثلي إحدى وعشرين ولاية، تمخض عنه إعادة ترشيح فان بورين لمنصب الرئيس وعلى الرغم من اعتراض كثير من أعضاء الحزب، لاسيما أعضاء الولايات الجنوبية مع ظهور الأزمة الاقتصادية التي عزوها إلى حكومة الإدارة، ولم يتم الاتفاق على مرشح يمثل الحزب في انتخابات نائب الرئيس، وكان هناك ثلاثة مرشحين بعد أن عجز أعضاء الحزب عن حسم مرشح واحد كان من أبرزهم ريتشارد جونسون نائب الرئيس في الدورة السابقة من ولاية كنتاكي وجيمس كي بولك (James K. Polk العبيدي، ٢٠٢٠، ص ٥٠).

وبدأ أعضاء الحزب الديمقراطي حملاتهم الانتخابية مركزين على حاجة البلاد لخدمات فان بورين، ومن خلفه الحزب الديمقراطي للحفاظ على الدستور والنظام الاتحادي، فضلاً عن ذلك الحفاظ على المكاسب التي حققتها الولايات من دون التعدي على سلطة الحكومة المركزية. تضمن برنامج حكومة الحزب الديمقراطي البنود الآتية:

- ١- الدستور لا يمنح الحكومة العامة السلطة لممارسة نظام شاملٍ للتحسينات الداخلية.
- ٢- لا يمنح الدستور السلطة للحكومة الاتحادية لتسديد ديون العديد من الولايات التي تعاقدت على مشاريع التحسينات الداخلية.
- ٣- كل مواطن له الحق بطلب المساواة في الحقوق والامتيازات والحماية من العدوان الأجنبي، وأن العدالة والسياسة السلبية تمنع أو تحظر على الحكومة الاتحادية رعاية فرع من الصناعة.



٤- لا يحق للسلطة التشريعية أن ترخص المصرف الوطني بوصفه خطراً على مؤسسات الجمهورية وحرية المواطنين.

٥- للمؤسسات المحلية في الولايات أحكاماً مختصة بها وبكل ما يتعلق بشؤون الولاية الداخلية وليس للكونغرس أي سلطة قانونية للتدخل في شؤونها.

٦- لا يمنح الدستور الحكومة الاتحادية السلطة لممارسة نظام شامل للتحسينات الداخلية وترك مشاريع التحسينات الداخلية للولايات.

٧- أن المبادئ الأساسية في العقيدة الديمقراطية هي المبادئ الليبرالية المتمثلة بوثيقة (جيفرسون) الرسمية للاستقلال التي تم إقرارها في الدستور.

ويبدو أن الملامح الأساسية التي شدد عليها منهاج الديمقراطيين كان الاعتماد على المبادئ والأسس الديمقراطية التي وضعها جيفرسون التي أقرت في الدستور وجعلت من المواطن له الحق بطلب الحرية والمساواة في الحقوق والامتيازات.

إلا أن التباين كان واضحاً بين البرنامجين ومع ذلك، فإن الحزب الديمقراطي عندما دخل انتخابات عام ١٨٤٠، كان تأثير أزمة عام ١٨٣٧ واضحاً على خسارته تلك الانتخابات، وما أسهم في ذلك أيضاً بروز أصوات معارضته، وفي أماكن مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية حول مبادئ السيادة الشعبية التي انتهجها الرئيس السابق جاكسون، وثم من بعده فان بورين كمبادئ في إدارة الحكم بعد ترشيح بورين للرئاسة الأمريكية من جديد، وكان سبب الاعتراض كون الأخير لم يكن شخصية مرغوبة أو محببة لكثير من الديمقراطيين، وقد برزت تلك التوجهات بنحو خاص من الولايات الجنوبية (Maston, 2002, ص ٣٠٠)، وقد استمرت تلك المظاهر على الرغم من ما قام به الحزب من التسويات ذات العلاقة بالموضوع لغرض الفوز بالانتخابات، ومع ذلك استمرت الدعاية الانتخابية من قبل الحزب الديمقراطي لفان بورين موضحين حاجة البلاد لخدماته، وكان للصحف العائدة لهم دور في تلك الاتجاهات، إذ قامت صحفهم بمهاجمة حزب الويك ومرشحه هنري هاريسون، حتى وصفته بأنه رجل كبير ومخرف ولا يستطيع قيادة البلاد، والشيء الوحيد الذي يصلح له شرب التفاح ومنحه راتب تقاعدي لمعيشته. ومن جانبه قام فان بورين بزيارة عدد من المدن والولايات الأمريكية والتقى مع مواطنيها لغرض تعريفهم بالبرنامج السياسي والاقتصادي للانتخابات القادمة، وحثهم على التصويت لقائمة الحزب الديمقراطي (Schlesinger, 1953, ص ٣٣٠).



وقد دخل حزب الحرية (Smith, 1897, ص ١٣٦) ((Liberty Party) كحزب ثالث منافس للحزبين الويك والديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٤٠، واجتمع أعضاء الحزب المناهض لنظام العبودية في مؤتمر وطني عقده في مدينة الباني في ولاية نيويورك في الأول من نيسان ١٨٤٠ حضره جميع المعارضين للرق في ولايات نيوانجلاند ونيويورك ونيوجرسي وبنسلفانيا وأواهايو، وتم الاتفاق على ترشيح جيمس بيرني (James Birney) لمن ولاية نيويورك لمنصب الرئيس، وقد ركزت دعاية الحزب على رفض العبودية لمخالفتها المبادئ الأخلاقية.

أن انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة كانت تخضع إلى سياقات قانونية محددة، يعمل بموجبها الناخبون، وفي مقدمتها أن تجري الانتخابات دون الاعتماد على الانتخابات العامة الشعبية فقط، فبعد إجراء الانتخابات يتم انتخاب الرئيس عن طريق هيئة انتخابية يكون فيها لكل ولاية عدد محدد من الأعضاء يكون متساوياً لعدد أعضائها في الكونغرس، يطلق عليهم اسم (الهيئة الانتخابية)، ويكون دور الكونغرس بتقرير موعد اختيار الناخبين ويوم الاقتراع، والذي يجب أن يكون موحداً في جميع أنحاء البلاد (Schlesinger, 1953, ص ٣٣١). أما اختيارهم فيتم عن طريق المجالس التشريعية للولايات الأمريكية فيما يقوم أعضاء كل حزب في الولايات، بأثر مهم في اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية المؤيدة له، ويطلق على هؤلاء تسمية (الناخبين الثانويين) (معالي، ١٩٩٧، ص ١٢٠).

وقد انطلقت الحملة الانتخابية لمنصب الرئيس ونائبه في مطلع شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٠ بعد أن تشكلت الهيئات الانتخابية واتخذت الإجراءات اللازمة. وفي السادس من شهر كانون الأول عام ١٨٤٠، أعلنت نتائج الانتخابات الشعبية والهيئة الانتخابية. ولتوثيق ذلك نورد الجدول رقم (٢)

المرشح الحزب الولاية التابع لها الأصوات التي حصل عليها	التصويت الشعبي	النسبة المئوية %	الكلية الانتخابية
وليم هنري هاريسون الويك أواهايو	١,٢٧٥,٠١٦	٥٢,٩	٢٣٤
مارتن فان بورين الديمقراطي نيويورك	١,١٢٩,١٠٢	٤٦,٨	٦٠
جيمس بيرني الحرية نيويورك	٦٧٩٧	٠,٣	صفر
آخرون	٦٦٧	٠,٠	-
المجموع	٢,٤١١,٥٨٢	١٠٠	٢٩٤



ومن خلال نظرة فاحصة للجدول أعلاه يتبين لنا أن التنافس كان محصور بين مرشحي حزب الويك والحزب الديمقراطي وقد تمكن مرشح حزب الويك هنري هاريسون عن طريق التصويت الانتخابي بالحصول على أغلبية الأصوات وبفارق كبير عن مرشح الحزب الديمقراطي المنافس له، وقد كان التصويت الشعبي (١٦,٢٧٥,٠١٦) للويك الناتج عن (١٩) ولاية، في حين بلغ التصويت الشعبي للديمقراطيين (١٠٢,١٢٩,١٠٢) الناتج عن (٧) ولايات (Jones, 1864, ص١٢٥) وقد حصل جيمس بييري على (٦٧٩٧) صوتاً. وفي ضوء هذه النتائج أصبح وليم هنري هاريسون رئيساً للبلاد. أما في انتخابات نائب الرئيس، فأظهرت النتائج فوز مرشح حزب الويك جون تايلر، إذ حصل على (٢٣٤) صوتاً في حين حصل مرشح الحزب الديمقراطي ريتشارد جونسون على (٤٨) (Waller, 1998, ص١١٨) صوتاً. وبذلك تولى حزب الويك قيادة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب منافسة الحزب الديمقراطي وللمرة الأولى.

ثانياً. إدارة الرئيس جون تايلر بعد وفاة الرئيس هاريسون

تسبب هنري هاريسون منصبه في الرابع من آذار ١٨٤١، وقد عزم الرئيس المنتخب على تطبيق المبادئ والأفكار العملية التي نادى بها حزب الويك في السياستين الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، سيما أن الرئيس الجديد ورث تركة ثقيلة، ممن سبقه في إدارة الدولة، وكانت البلاد مليئة بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعني وضع الخطط الراجعة التي في ضوءها جعل الدولة في مسارها الصحيح، الأمر الذي يمكن تحقيقه بحل المشكلات والبناء التنظيمي للدولة والمجتمع، وفي مقدمتها التنظيم الإداري والاقتصادي والسياسة المالية، وإلغاء السياسات التي تم وضعها من قبل الرئيس جاكسون وفان مارتن بورين، اللذان أسهما بدور كبير في إقرار وتنفيذ تلك السياسات، وأبعاد الولايات المتحدة عن مسارها الصحيح في عملية البناء (Baker , 1979, ص٢٧) كونها كانت بعيدة عن الأمن والأهداف الصحيحة لبناء الأمة الأمريكية، فجاكسون من جراء سياساته في استعمال حق النقض الفيتو بنحو مفرط، وطبقاً لما أقره نظام الحكم في الولايات المتحدة بالسماح للرئيس بهذا الحق في رفض التشريعات أو المقترحات وغيرها التي يقرها الكونغرس، أما بصيغة الاعتراض أو بمذكرة مكتوبة موضحاً فيها سبب الاعتراض وتكرار ذلك باستمرار (لوتيز، ١٩٩٦، ص ١٨٠)، حتى وصف بالدكتاتور، والشخص الاستبدادي الذي حاول السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية من الكثير، وحتى من قبل الذين عملوا معه خلال مدة حكمه وقبلها، فمنح انطباعاً أنه مغتصب للسلطة ويوظف الصلاحيات الكاملة لمؤسسة الرئاسة على حساب الأخرى، وقد وصف هذا الحق الرئاسي عندما منع



تجديد رخصة (المصرف الوطني الأمريكي) البالغة (٢٠) سنة، التي انتهت في بداية ١٨٣٦، ولم يكتفِ بذلك، إذ قام بسحب الودائع الحكومية في البنك ووضعها في بنوك أهلية، مما أسهم في زيادة اعداد هذه البنوك، وارتفاع قيمة الأوراق المالية مما أثر على انهيار العملة المحلية، وارتفاع أسعار كافة المواد ذات الطابع الاستهلاكي للمواطنين فضلاً عن أسعار الأراضي الزراعية، وكان لهذه السياسة آثارها الواضحة على عموم البلاد، إذ سادت الفوضى والارتباك في الأسواق الأمريكية، وارتفعت نسبة البطالة وخفضت الرواتب إلى نسب متدنية بسبب عجز المصارف عن تسديد الأموال التي خصصت لذلك نتيجة تلك السياسة (Brownlow, 1884, ص١٧٠).

أما سلطة فان بورين، فإنه كان أسيراً لتلك السياسات ونتائجها، وأن سوء الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، دفعه في نهاية عام ١٨٣٧ إلى دعوة أعضاء الكونغرس لعقد اجتماع خاص لمناقشة الوضع المالي للبلاد لوضع الحلول السريعة للاقتصاد الأمريكي، وما كان يعاني منه الشعب، فقدم بعض المقترحات ليتم مناقشتها لتدارك الأمر والتي تمثلت بما يأتي:

- ١-تقليص في النفقات من قبل الشعب لتقليل الأزمة.
- ٢-توجيه المشرعين بوضع آليات لاستيعاب أموال الدولة لدى موظفين حكوميين، والابتعاد عن المؤسسات الخاصة في هذا المجال، حتى تستطيع الدولة استعمالها في الأوقات التي ترغب بها.
- ٣-تكون وزارة الخزانة مستقلة عن الحكومة الفيدرالية وتشكل لها فروعاً في المدن الكبرى.

ويبدو أن حزب الويك كان واضحاً في هذه الاتجاهات خشية من حدوث الأزمات الاقتصادية واستمرارها، مما يؤدي في الأخير إلى صعوبة وضع الحلول المناسبة للسيطرة عليها، وعليه أكد على حل تلك المشكلات، وجاء في مقدمتها إعادة العمل بالمصرف الوطني، وفي الوقت نفسه على توسيع نطاق عمله وذلك بفتح فروع له في المدن والولايات الأمريكية كافة، لغرض السيطرة على الأزمات الاقتصادية وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي جراء السياسات المخطئة التي اتبعها جاكسون في وقتها ضد المصرف الوطني الأمريكي والتي كلفت الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة (بيرد، د. ت، ص ٢٠١) في الأموال وبروز الأزمات الاقتصادية بين صفوف الشعب الأمريكي، إلا أن هذا التوجه الذي قدمه في وقتها حزب الويك رفض وبقوة من جانب أعضاء الحزب الديمقراطي داخل الكونغرس الأمريكي، وتوضح لنا كيف قام الرئيس بالاتفاق مع حزبه على نقل ودائع الدولة من خزائن المصرف الوطني إلى المصارف المحلية، والتي كان السبيل الوحيد لها في التخلص من تلك الأزمة إصدار الأوراق النقدية



بما يعادلها من ذهب حتى وصل الأمر إلى تناقص قيمة هذه الأوراق بنحو كبير، لأنها أصبحت لا قيمة لها لا سيما أن العملة الرسمية وهي الدولار أخذ يتأرجح بين (١٠٠) سنت إلى لا شيء تقريباً في الكثير من الولايات الأمريكية ، وقابله في ذلك عدم الاكتراث لمحاولات حزب الويك في إعادة العمل في نشاط المصرف الوطني الأمريكي نتيجة أصرار جاكسون وحزبه على ذلك، واتباع السياقات المالية التي كلفت الدولة والشعب الأزمات الواحدة تلو الأخرى، وكان لها آثارها الكبيرة على الرئيس الذي جاء من بعده فان بورين، والتي مثلت ضعف السياسات الداخلية التي اعتمد عليها الحزب الديمقراطي في تاريخه السياسي، وأدى في الأخير إلى رفضهم من جانب الشعب الأمريكي، وتوضح ذلك جلياً في أواخر عهد الرئيس بورين (Severn, 1965, ص ١٨٤)، كونها حددت بروز تلك المشكلات والإصلاحات المطلوبة.

وكان من الطبيعي في بداية حكم هاريسون العمل من جانبه على إعادة هيبه الكونغرس التي فقدت في العهد الديمقراطي، حتى يتمكن الكونغرس من إصدار التشريعات ومراقبة السلطة التنفيذية، وفي مقدمتها الحد من استعمال حق الفيتو، الذي أصبح كالكابح لقرارات الكونغرس والاقتراحات الأخرى، سواء في عمل الكونغرس، الذي أصبح القوة الأساسية لسلطات رئيس الجمهورية، الأمر الذي أكد البرنامج الحكومي الذي قدمه الرئيس هنري هاريسون بعد تسنمه المنصب الرئاسي في الرابع من آذار ١٨٤١، إذ تضمن الكثير من الفقرات ومنها إلغاء العبودية والبناء الإداري الصحيح في حكم الدولة، بعيداً عن الحزبية والفئوية، والتركيز على تطوير النشاط الاقتصادي، لاسيما الصناعة الأمريكية وحمايتها من البضائع المستوردة، فضلاً عن وضع الرسوم الكمركية المرتفعة للحد من دخولها إلى البلاد، أو تقليلها وحسب الحاجة المطلوبة، على أن يرافق ذلك عدم التدخل بشؤون أوربا الداخلية على صعيد السياسة الخارجية ، ولتنفيذ ذلك، قام هاريسون بدعوة الكونغرس للاجتماع في ٣١ آذار عام ١٨٤١ لمناقشة برنامجه الحكومي (حسن، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨). حتى تتم مناقشته والمصادقة عليه لتنفيذ السياسات الجديدة للحكومة الأمريكية على وفق النظام الديمقراطي الفدرالي، وفقاً لما وجده حزب الويك وتوجهاته في عمليات البناء وإدارة البلاد التي يجب أن يعمل بها في تلك المرحلة، إذ وجد من المناسب أن البرنامج الحكومي وتبعاً للتطورات السائدة لا يمكن تنفيذه إلا بوجود حكومة قوية تأخذ على مسؤوليتها ذلك، إلا أن الأقدار لم تمهل الرئيس الجديد تنفيذ ما وعد به، إذ توفي بعد ثلاثين يوماً من تسنم منصبه أثر تعرضه لمرض فجائي لم يمهل طويلاً (والتر ، ٢٠٠٦، ص ٦١-٦٢) لإعادة البناء الجذري للدولة، التي أصبحت سياساتها بمثابة التدمير الجذري للبناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة



نفسها والشعب الأمريكي أيضاً نتيجة لسياسات الحزب الديمقراطي في ظل حكوماته التي تشكلت قبل هذا التاريخ، ودفع حزب الويك الذي يعد هاريسون أحد أعضائه للتصدي لها، والعمل على إصلاحها، ووضع البرنامج الحكومي المناسب لها (Walke, 2004, ص ١٠٤).

بعبارة أخرى أن برنامج حزب الويك جاء تعبيراً عن وضع السياسات التي تسمح بإعادة السلطة للكونغرس إلى وضعها الطبيعي (مركزية هذه السلطة) ووضع الأسس الصحيحة للتحديث في البلاد، وإحداث التنمية الاقتصادية، وهي السياسات التي تحولت وتبعاً لتغيير الظروف في الولايات المتحدة، وما رافقها من أحداث إلى أولويات وأسس في نظر الشعب يجب النظر إليها وتنفيذها. لغرض تطوير الوضع الداخلي، بما يتوافق مع الأوضاع السائدة في تلك المرحلة. لا سيما أن هناك عوامل خارجية أسهمت في ذلك أيضاً منها زيادة المصالح البريطانية في البلاد، إذ استغلت الأخيرة تفوقها المالي والصناعي في العالم، فعملت على تحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى سوق لسلعها ورأسمالها ومصدراً مهماً لتجارة القطن. فيما وجدت الولايات المتحدة من جانبها سوقاً لقطنها وأوراقها المالية لتسييد مبالغ السلع البريطانية، إن هذا الأمر أدى فيما بعد إلى إخفاق شركات القطن الأمريكي في الخارج وهبوط أسعار القطن الأمريكي نتيجة لارتفاع معدلات إنتاجه، ورفض الائتمان على الشركات الأمريكية، مما انعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي بنحو خاص وعلى الأوضاع الداخلية السياسية بنحو عام (White, 1995, ص ٦).

إذ كشف موت الرئيس الأمريكي جون هاريسون في الرابع من شهر نيسان ١٨٤١ بعض الأمور التي لم يتطرق لها الدستور الأمريكي، كونه لم ينتبه إلى موضوع من سيخلف الرئيس في حالة وفاته، بصورة واضحة ونهائية، إذ إنه حدد فقط صلاحيات السلطة التنفيذية في المادة الثانية منه/ القسم الأول التي يرأسها رئيس الجمهورية (أورفسكي، ١٩٩٨، الصفحة ٥٥)، فيما أشار مصدر آخر إلى غير ذلك تماماً، إذ نص الدستور الأمريكي على أنه: "في حالة إقالة الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه عن القيام بسلطات ومهام الرئيس، يؤول المنصب إلى نائب الرئيس"، وهو ما دفع وزير الخارجية دانيال وبستر الاتصال برئيس المحكمة روجر بي تاني للاستفسار عن الموضوع، إلا أن جون تايلر فاجاً الجميع، إذ قبل وصول رد رئيس المحكمة. وصل إلى العاصمة واشنطن قادماً من فرجينيا في السادس من شهر نيسان ١٨٤١، أي بعد وفاة الرئيس جون هاريسون بيومين معلناً نفسه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية خلفاً للرئيس الراحل (Macy, 1918, ص ٢٨).



أبقى جون تايلر على الحكومة نفسها التي شكلها جون هاريسون، ثم دعا أعضاء الكونغرس (الدورة الثانية والسبعين)، للانعقاد في دورة خاصة، وقد انعقدت هذه الدورة برئاسته إذ وجه فيها خطاباً للأمة الأمريكية، استهله بمواساتها بوفاة هنري هاريسون (Crapol, 2006, ص ٦٦)، وقد بدا أن خلافاً ما سيحدث بين الرئيس الجديد وأعضاء الكونغرس الذين كان أغلبهم من حزب الويك. إذ ظهرت بوادر من زعيم الحزب هنري كلاي لرغبته بقيادة الدولة وأمور الرئاسة، وعلى الرئيس الجديد الرضوخ لذلك، وهو ما أوضحت عنه مجموعة القرارات التي قدمها هنري كلاي لمناقشتها في تلك الجلسة، التي تضمنت ما يأتي (Brwnlow , 1884, ص ١٣٣):

- ١- دمج المصارف المالية لغرض إصلاح السياسة المالية المرتبكة في البلاد.
 - ٢- توفير إيرادات مناسبة للحكومة عن طريق الرسوم الكمركية، فضلاً عن ذلك تضمينها التعاقد للحصول على قروض مؤقتة لتغطية الديون العامة بسبب سوء إدارة الديمقراطيين.
 - ٣- توزيع العوائد المالية الناتجة عن بيع الأراضي بنسب متساوية على الولايات الأمريكية.
 - ٤- إقرار مسودات قوانين التخصصات المالية.
 - ٥- إجراء بعض التعديلات على مصارف مقاطعة كولومبيا لصالح شعب الولاية.
 - ٦- إلغاء قانون الخزينة الثانوية التي تم أنشاؤها في عهد الرئيس جاكسون.
- سرعان ما وافق الرئيس تايلر على أغلب الاقتراحات، إلا أنه رفض المصادقة على قانون دمج المصارف، إذ استعمل حق الفيتو في ذلك، مما أغضب أعضاء حزب الويك، لاسيما أن هذه المقترحات صيغت بموافقة الحزب وتم تقديمها عن طريق زعيمهم هنري كلاي، إلا أنهم أظهروا عدم مبالاتهم أول الأمر، وسرعان ما تم إعادة صياغة تلك المقترحات من قبل الحزب من جديد، إلا أن تايلر رفض ذلك مجدداً، وعن طريق حق النقض الفيتو (والتر، ٢٠٠٦، ص ٨٥)، مما دفع الأمور باتجاهات جديدة بالنسبة لحزب الويك وللرئيس نفسه، إذ توترت العلاقات بين الطرفين بنحو غير مسبوق، لاسيما أن الحزب لم يكن يتوقع حصول هذا الأمر من قبل الرئيس تايلر، فقدم أعضاء حكومته استقالتهم في الحادي عشر من أيلول ١٨٤١، ووصل الأمر إلى أن الموالين لتايلر قدموا استقالتهم أيضاً وبدفع من هنري كلاي. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقد أقدم الحزب على إصدار أمر بفصل تايلر من الحزب (Abell, 1845, ص ١٨٣)، وهذا يعني أن جون تايلور أصبح رئيساً مستقلاً.



وكان من الطبيعي أن يفرض ذلك على الرئيس تشكيل وزارة جديدة، لغرض تدارك تدهور الأوضاع، والاستمرار في إدارة البلاد، تم إعادة تشكيل الوزارة، التي تكونت من (٢٢) وزيراً، إلا أن الملفت للنظر في الوزارة الجديدة، مجموع عددها، كان هناك (١٧) وزيراً من حزب الويك، ويبدو أن تايلر حاول في ضوء هذه التشكيلة إعادة العلاقة بينه وبين الحزب الذي أوصله إلى المنصب الذي هو فيه، وعليه اختار عناصر كفوءة ونزيهة من الحزب، الذين لا يعترض عليهم من الحزب نفسه وقد تكون وسيلة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أن جهوده فشلت ، لعدم رغبة العناصر المسيطرة على الحزب في ذلك وكان لهذه المظاهر آثارها، إذ لم تستقر التشكيلة الوزارية للرئيس تايلر مدة حكمه (الجواد، ٢٠١٨، ص ١٣٩).

إذ إن سلسلة الأحداث لم تنتهي بين الرئيس تايلر وحزب الويك، وتوضح ذلك ما قام به عند حدوث تمرد ولاية رود أيلاند ((Rhode Island عام ١٨٤١، إذ تصرف فردياً، ولم يستشر الحزب في ذلك، إذ طلب سكان الولاية في وقتها، بإجراء تعديل في دستور الولاية الذي تم وضعه عام ١٦٦٣ Walker, 1896, ص ٧٨)، كون هذا الدستور لم يسمح إلا إلى ملاك الأراضي بالتصويت فقط لأن أغلب سكان هذه الولاية من المزارعين، وبسبب التطورات التي حدثت في الولاية، وعدم اقتنارها على النشاط الزراعي، إذ نشطت فيها حركة الصناعة والتجارة، الأمر الذي أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من الأسر لهذه الولاية من الريف إلى المدينة، ولكن هذه الأسر لا يسمح لها بالتصويت بحسب الدستور القديم، فضلاً عن ذلك أن عام ١٨٢٩ كشف بأن هناك (%٦٠) من الرجال من سكان الولاية، هم افتقدوا صفة الحق في التصويت، ومعهم أعداد كبيرة من غير البيض والنساء. مما فرض ضرورة تعديل دستور الولاية لوضع الأمور في نصابها الصحيح والعاقل، وقد قام بقيادة هذه الحركة توماس مور Thomas More (Walker, 2004, ص ٨٠).

وقد ركزت مطالب الولاية على سن أو إجراء تعديل للدستور يسمح للمواطنين ممن بلغ سن العشرين التصويت بصرف النظر عن الجنس في الانتخابات المحلية والفيدرالية، وضرورة توسيع المجلس التشريعي في الولاية، إلا أن الموضوع رفض جملة وتفصيلاً (Brikley, 1877, ص ٣٩٣). مما أدى إلى تدمير سكان الولاية، وتحول الموضوع إلى أشبه بالأزمة التي تحولت إلى فوضى واضطرابات داخل الولاية وعصيان ومهاجمة مخازن الأسلحة في الولاية لتحقيق مطالب الولاية، إلا أن حاكم الولاية سرعان ما سيطر على الموضوع بعد طلبه المساعدة من الحكومة الاتحادية التي يرأسها جون تايلر، إذ قام بإرسال المساعدات العسكرية وتم قمع هذه الانتفاضة، إلا أنه طلب في الوقت نفسه العمل على إجراء



تعديلات على دستور الولاية يحق بموجبه توسيع دائرة الانتخابات للأشخاص حتى يستطيع الجميع المشاركة في صنع القرار السياسي للولاية) (Jack, 1985, لصفحة ١٤٠).

ولم تنته سلسلة المشكلات التي حدثت بين الرئيس تايلر وحزب الويك أثناء إدارته للسلطة، إذ تفجرت مرة أخرى في السابع والعشرين من حزيران عام ١٨٤٢، عندما قدم حزب الويك مسودة لتعديل قانون التعرف الكمركية الذي صدر عام ١٨٣٣، بسبب ما كان يكتنف ذلك القانون من أخطاء على المستوى التنفيذي، من حيث جباية الأموال وطرق تحصيلها غير الدقيقة والبطء في جمع تلك الضرائب، مما أثر على إيرادات الدولة بحيث أصبحت إيراداتها أقل من نفقاتها، إلا أن الذي حدث أن تايلر سار على النهج نفسه في تعامله مع ما يقوم به حزب الويك لتحويل هذه السياسات في ضوء المقترحات التي قدمها بهذا الخصوص، إذ أخذ هذا الموضوع طابعاً شديداً في المناقشات التي دارت بخصوصه، مما أشرك لدى الحزب منذ البداية أن الرئيس تايلر غير موافق على ذلك، وعلى الرغم من تعديل المسودة للحزب في هذا الجانب وصدور مذكرة بشرط توزيع الفائض على الولايات وتوفير الحماية بذلك، إلا أن الرئيس تايلر استعمل حق (الفيتو) ضد مسودة قانون التعرف مبرراً ذلك بوصفها خروج عما اتفق عليه لتسوية عام ١٨٣٣) (Macy, 1918, ص ٣٠).

ولم يتم التوقيع على قانون التعرف لعام ١٨٤٢ إلا في ٣٠ آب من العام نفسه من دون فقرة الحماية والفائض، فأصبح معدل الرسوم على المواد الأساسية (٢٠٪). وهو يفرض على الدولة أن ترفع نسبة العوائد إلى (١٠٪)، فتصاعدت تعريفه القطن إلى (٣٠٪)، والمنسوجات الصوفية إلى (٤٠٪)، والحرير إلى (٢,٥٠) دولار، أما الشاي والقهوة فلا توجد رسوم عليهما، في حين وصل السكر إلى (٢) سنت لكل باوننت) (Crapol, 2012, ص ٦٧).

وقد أسهمت هذه السياسات التي انتهجها الرئيس تايلر وغيرها ذات العلاقة بتوجهات حزب الويك تبعاً لما قرره في منواجه الحكومي إلى تشكيل لجنة برئاسة عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون أدامز لتوجيه الاتهام إلى الرئيس وإدانته لمعرفة أسباب ذلك، لاسيما أن الأخير أفرط في استعمال النقض (الفيتو) في كافة المقترحات التي كان يقدمها الحزب إلى الكونغرس، وعليه يجب وضع حد لهذه السياسات والخروقات) (Tassing, 1910, ص ٢١١).

ولكي يأخذ الاتهام طريقه إلى الكونغرس، تم في العاشر من كانون الثاني عام ١٨٤٣ تشكيل لجنة أخرى برئاسة جون ماينر بوتس (John Minor Botts) عضو مجلس النواب الأمريكي لكتابة



تقرير مفصل بالفقرات التي تتعلق بلائحة اتهام الرئيس جون تايلر، وقد تضمنت وحسب المعلومات التي جمعت لذلك ما يأتي (Vincent, 2001, ص ٢٣١):

- ١- الفساد المالي والإداري الذي رافق إدارة تايلر مدة حكمه.
- ٢- استعمال حق النقض الفيتو من دون وجود مسوغات قانونية لرفض الكثير من القوانين والاقتراحات.
- ٣- تفرد الرئيس تايلر باتخاذ القرارات من دون الرجوع إلى الكونغرس وأخذ رأيه.
- ٤- اتهام تايلر بجرح وجرائم مخلة بالأداب والسلوك العام، كما تم وضع مقترح لتحديد ولاية الرئيس بولاية واحدة، ودعوة الرئيس لجلسة مشتركة مع الكونغرس، الأمر الذي عد البداية للعد التنزلي للرئيس تايلر، سيما أن الحزب الديمقراطي حاول توسيع شق الخلاف بين الرئيس تايلر وحزب الويك، إذ استغل هذه اللائحة في دورة الكونغرس السابعة والثلاثين في الخامس عشر من شهر حزيران عام ١٨٤٣، استطاع التقليل من أهمية هذه الاتهامات ضد الرئيس، فتم رفضها بواقع (١٢٧) صوتاً ضدها، مقابل (٨٣) صوتاً معها، سيما أن الحزب الديمقراطي أصبحت له الأغلبية في مجلس النواب منذ انتخابات عام ١٨٤٢ (Nowlan , 2016, ص٢١٨).

فقد كان من الواضح أن وفاة هاريسون قد أصاب حزب الويك بنكسة، فالحزب تطلع لهاريسون بوصفه المنفذ لبرنامجهم وفلسفتهم في الحكم، وارتكب الحزب خطأ فادحاً بترشيحه تايلر نائباً للرئيس، وعلى ما يبدو أن منصب الرئيس لم يكن بالأهمية المعروفة.

الخاتمة

اثبتت دعائم حزب الويك بعدما واجه تحديات ومصاعب في السنوات المبكرة لظهوره اضطرتته إلى العمل الدؤوب لمواجهة تلك المصاعب ومن خلال القوة والإصرار تمكن من تحقيق الفوز في الانتخابات الرئاسية عام ١٨٤٠ وعام ١٨٤٨ وتولي سلطة البلاد إذ أظهرت النتائج أن حزب الويك هو الحزب الثاني بعد الحزب الديمقراطي، وحزب المعارضة الذي يمثل الوسط المضاد لسياسة الحزب الديمقراطي.

الهوامش والمصادر

- (1) William D. Jones, (1864) Mirror of Modern Democracy, A History of Democratic Part, New York.
- (2) James F. Hopkins, (1959), The Papers of Henry Clay 1797-1814, (Vol.1), University of Kentucky Press Publisher, Kentucky.
- (3) Heidler and Heidler, (1959), The Papers of Henry Clay 1797-1814, (Vol.1), University of Kentucky Press Publisher, Kentucky.



(4) John S. D. (1999) Eisenhower Agent of Destiny: The Life and Times of General Winfield Scott, University of Oklahoma Press.

(5) Walter W. Spooner, (1920), The Democratic Party A History, New York.

(٦) ماجد محي آل غزاي وحاكم فنيخ الخفاجي وإيما صباح الجيلاوي، (٢٠١٩)، الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة في التطور التاريخي خلال القرن التاسع عشر، دار الأيام، عمان.

(٧) ياسيليو خرباوي، (١٩١٣)، تاريخ الولايات المتحدة منذ اكتشافها إلى الزمن الحاضر، مطبعة جريدة الدليل، نيويورك.

(٨) تشارلز وماري بيرد، (د.ت)، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الجزء الثاني، نشر دار أطلس، دمشق.

(9) Brian Schantz, (2012), The Presidential Election of 1840 in Rochester, New York, Syracuse University.

(10) Charles man Fred Thompson, (1913), The Whigs befor 1846, University of Illinois,

(١١) جيمس كي بولك (١٨٤٩-١٧٩٢): الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة الأمريكية ولد في ولاية كارولينا الشمالية، حصل على شهادة الحقوق من جامعة تينيسي عام ١٨١٨، انتخب عضواً في مجلس التو عام ١٨٢٣ ممثلاً عن الحزب الديمقراطي، واستمر يمثل الحزب في عام ١٨٣٧، ثم أصبح حاكماً لولاية تينيسي ١٨٣٩-١٨٤١، ورشح نفسه نائباً للرئيس في انتخابات ١٨٤٠، إلا أنه لم يحصل على نسبه لتوصله لذلك، وعام ١٨٤٤ رشحه الحزب الديمقراطي لمنصب الرئيسي وفاز بتلك الانتخابات. للمزيد ينظر:

أحمد مهدي عبد النبي العبيدي، (٢٠٢٠)، جيمس بولك ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٩٥-١٨٤٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية.

(١٢) يذكر أن الولايات الجنوبية سبق أن وافقت على تلك المبادئ في عهد الرئيس جاكسون. ينظر:

Steven Gillon and Cathy D. Maston, (2002), American Experiment, New York.

(١٣) ظهرت بوادر الحزب عام ١٨٣٥ وعقد أول مؤتمر تأسيسي له في عام ١٨٣٧ وفي تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ عقد مؤتمراً في نيويورك أعلن عن مبادئه الرئيسية التي تمثل الهدف من تشكيله وهي تنظيم حزب مناهض للعبودية، دخل انتخابات عام ١٨٤٠. للمزيد ينظر:

Theodore Clarke Smith, (1897), The Liberty and Free Soil Party in The North West, New York.

(١٥) عمر معالي، (١٩٩٧)، تحولات في نتائج الانتخابات الأمريكية، (مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة)،

(16) William D. Jones, Op. Cit.



(17) Chris Cook and David Waller, (1998), The Longman Handbook of Modern American History 1763–1996, Longman and, New York.

(18) Berverly Jeanne Baker, The Democratic Party A History, New York.

(١٩) لاري لوتيز، (١٩٩٦)، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة.

(٢٠) في نهاية حكم جاكسون كان هناك (٦٨٨) مصرفاً محلياً في الولايات المتحدة الأمريكية، أفلس منها أثناء الأزمة (أزمة ١٨٣٧) التي استمرت (٧) سنوات حوالي (٦١٨) مصرفاً. ينظر: تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق.

(21) Bill Severn, (1965), Frontier President: James K. Polka, New York.

(٢٢) ديب علي حسن، (٢٠٠٤)، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة الى الامبراطورية، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.

(٢٣) أدورز والتر، (٢٠٠٦)، رؤساء الولايات المتحدة منذ ١٨٧٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن.

(24) Daniel Walker, (2004), The Political Cultural of The American Whigs, Chicago.

(25) Thon G. White, (1995), American During The Second Seminole War, Unpublished M. A Thesis, Faculty of The Marine Corps Command and Stagg College, United State American.

(٢٦) تم سن الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧. وتضمن سبع مواد. للتفصيل عن الدستور الأمريكي. ينظر: ميلفن أي. أورفسكي، (١٩٩٨)، قرارات أساسية في الديمقراطية الأمريكية، ترجمة: شحدة فارح، دار البشير، عمان.

(27) Jess Macy, (1918), Party Organization and Machinery, New York,; The Encyclopedia American, Vol.16.

(28) Edard P. Crapol, (2006), John Tyler The Accidental President, The University of North Carolina Press; Benjamin F. Hall, Op.Cit., P.304.

(29) William G. Brwnlow, (1884), Political Register With The Life and Public Services of Henry Clay, New York,.

(٣٠) أدوارز والتر، المصدر السابق.

(٣١) المصدر نفسه.

(32) Alexander Gurden Abell, (1845), Life of John Tyler President of United State, New York.

(٣٣) هديل عبد الجواد، (٢٠١٨)، الحزب الديمقراطي الأمريكي ودوره في الحياة السياسية ١٨٢٨-١٨٤٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.



(34)Francis A. Walker,(1896) ,The Making of The Nation, American History Series, New York.

(35)Daniel Walker, Op. Cit..

(36) Alan Brikley ,(1877) ,American History,(Vol.1), New York.

(37)Bauer K. Jack,(1985), Zachary Taylor: Soldier, Planter, Statesman of The Old Southwest, Louisiana State University Press.

(38)Jesse Macy, Op. Cit.

(39)Edward P. Crapol,(2012) ,John Tyler The Accidental President, The University of North Carolina.

(40) Theodere G. Vincent, (2001) The Legay of Vicente Guerrero Mixico's First Black Indian President, University of Florida Press.

(41) Robert A. Nowlan,(2016) The American Presidents, From Polk to Hayes, New York.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Basic Science journal



ISSN 2306-5249

العدد : صفر
٢٠٢١م / ١٤٤٢هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية